الاقتصاد اليمني: من الاكتفاء على الداخل إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية

(دور القطاع الصناعي)

د. يحيى بن يحيى المتوكل
أستاذ الاقتصاد المشارك - قسم الاقتصاد، جامعة صنعاء

تسعى التنمية أساساً إلى رفع دخل الفرد من خلال إحداث عملية التصنيع والتركيز على إمكانيات النمو في هذا القطاع. وبالتالي، فإن الخطط الاقتصادية تعتمد على دفع القطاع الصناعي ليقود الاقتصاد نحو نمو مستمر وإحداث تغييرات هيكلية وأساسية في الاقتصاد. ويحتل قطاع الصناعات التحويلية (باستبعاد تكرير النفط) حيزاً صغيراً في إطار الاقتصاد حيث تقدر مساهمته بحوالي 4-5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000 وحوالي 4% من إجمالي التوظيف، ويغلب على المؤسسات الصناعية طابع الحجم الصغير حيث تقوم بتوظيف واحد إلى اثنين من العمال. يتميز التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية باستئثار السلع الاستهلاكية بالنصيب الأوفر من القيمة المضافة للقطاع.

ومن خلال مراجعة خطط وبرامج التنمية يتضح اعتماد التصنيع على استراتيجية إحلال الواردات. كما يتبين أن إحلال الواردات في اليمن لم تقدم كاستراتيجية منسقة حيث افتقدت الإجراءات الحمائية لأي جانب تنسيقي، فضلاً عن أن الإجراءات المتنوعة مثل التعريفة الجمركية ونظام رخص الاستيراد تم تنفيذها بمعزل عن بعضها. بل، إن نظام الحماية ظهر في الأساس وفي أوقات مختلفة لأسباب تعود إلى وضع ميزان المدفوعات أو استجابة لجماعات ضغط مختلفة، مما ترتب عليه كثيراً من المشاكل التي صاحبت التصنيع في اليمن. وأدت تلك السياسات ***إلى اتكفاء القطاع الصناعي نحو الداخل وبالتالي لم يعر مسألة التنافس في السوق الداخلي أو دخول أسواق خارجية أهمية مناسبة.***

إن تزايد أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد اليمني قد انعكس في قلق متنام بشأن كفاءة تخصيص الموارد في إطار القطاع. وقد عانى القطاع الصناعي من العديد من المشاكل والتي لا يزال العديد منها قائماً حتى يومنا هذا، وبالتالي لم ينجح قطاع الصناعة في تحقيق الآمال المعقودة عليه. كما يعاني الاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي بشكل خاص من عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة ومن ضعف الدعم المؤسسي، فضلاً عن اتسام النظام الإداري بتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة. ويعتبر ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة حتمية لمشاكل التصنيع في اليمن، والمتمثلة في وجود طاقات معطلة، انخفاض الإنتاجية، ارتفاع نسبة المدخلات المستوردة، الاحتكار الكامل أو احتكار القلة....الخ. وفي نفس الوقت، فإن الحوافز لتخفيض التكلفة قد جوبهت بمعدلات حماية فعلية مرتفعة وقيود على المنافسة. والمحصلة النهائية هي أن الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي يتم بتكاليف غير تنافسية بالنسبة للأسعار في السوق العالمية.

ويعتبر سوء أداء الصادرات اليمنية أحد أهم العوامل التي دعمت تبني استراتيجية إحلال الواردات حيث لم تتعد الصادرات غير النفطية 10% من فاتورة الواردات خلال العقد الماضي، فضلاً عن ضآلة الصادرات الصناعية والتي بالكاد تبلغ 1% من إجمالي الصادرات. ورغم أن إحلال الواردات يجب أن يستمر كأحد مصادر النمو الصناعي الرئيسية خاصة وأن هناك مجالات إضافية لإحلال الواردات في القطاع الصناعي، إلا أن ذلك يتطلب نظام حوافز يوجه الاستثمارات نحو المشروعات التي تخلق فرص عمل وتوظف تكنولوجيا مناسبة، حيث أن مجرد الاعتماد على إجراءات التحرر الاقتصادي لن تكون كافية لضمان إعادة توزيع الموارد نحو هذه الاستثمارات. وبالتالي لا بد من تبني تغييرات أساسية في السياسة الاقتصادية من أجل تنشيط قطاع الصناعة وتنمية دوره في الاقتصاد الوطني. وبما أن هذه الدراسة لا تستهدف تقديم استراتيجية تصنيعية متكاملة فإنها ستدلي بدلوها في أهم القضايا والسياسات المتعلقة بالقطاع الصناعي وبضرورة توجيهه نحو الأسواق الخارجية.

وبما أنه ليس من المتوقع أن تمثل المبيعات للسلع اليمنية إلى الأسواق الخارجية محركاً للنمو الصناعي في المدى القصير والمتوسط، فإن مخرجاً لمحدودية السوق المحلي يمكن أن يتحقق عن طريق تجميع عدة أسواق في إطار سوق إقليمي مشترك يوفر إمكانية استخدام أوسع للطاقات، خاصة عندما تتطلب وفورات الحجم إقامة منشآت كبيرة أو حتى عندما تفوق الطاقة القائمة حجم السوق المحلي. ويترك موقع اليمن الجغرافي وأبعاده الديموغرافية والتاريخية تأثيرات واضحة على العلاقات الاقتصادية والتجارية لليمن. وتمثل الجزيرة العربية ومنطقة شرق إفريقيا البعد الاقتصادي والتجاري لليمن والامتداد الطبيعي للنشاط الاقتصادي في اليمن. فإن التوسع في الصادرات اليمنية يعتبر أمراً ملحاً وضرورياً يمكن تحقيقه من خلال البدء في إجراء عمليات تصنيعية على المنتجات الزراعية والأولية، والذي سيضيف قيمه مضافة على إنتاج المواد الخام المحلية.

لذلك، يتطلب القطاع الصناعي إجراءات فورية ومرحلية لتحسين أدائه وتفادي خروج المنشآت من أعمالها وتسريح آلاف العمال وزيادة الفقر. وتمثل البيئة الاستثمارية وتعزيز القدرات الوطنية في وضع السياسات وتنفيذها أولوية في هذا الجانب. كما يجب التركيز على الترويج للاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة في المجالات والقطاعات القادرة على استيعاب عمالة كبيرة، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً، تبين الدراسات والمؤشرات الأولية أن اليمن لن يتعرض لتغيرات كبيرة نتيجة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية نتيجة الانفتاح الذي شهده الاقتصاد عبر برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. ومع ذلك، يمكن لليمن الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأقل نمواً في السنوات الأولى للانضمام بما في ذلك استمرار تطبيق بعض وسائل الحماية.

مقدمة

يتوقف مدى تحقيق التنمية الاقتصادية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إلى حدٍ كبير، على قدرة الاقتصاد الوطني في تهيئة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاستثمارات اللازمة. ويتمثل المصدر الأول لتمويل برامج الاستثمار في المدخرات المحلية سواءً كانت استثمارات خاصة لقطاع الأعمال والقطاع العائلي أم استثمارات القطاع الحكومي. وتمثل الموارد الأجنبية المصدر الآخر لتمويل الاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني.

ويعتبر انخفاض معدل الادخار المحلي من أهم الصفات الملازمة للتخلف الاقتصادي والذي يعود إلى مجموعة من العوامل ترتبط بدورها بأسباب التخلف. وهناك قيود تحول دون رفع هذا المعدل في البلدان النامية وبالذات في مراحل التنمية الأولى، مما يضطر تلك البلدان للجوء إلى العالم الخارجي لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية والاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف النمو. وكلما عجز الادخار المحلي عن تمويل الاستثمارات المطلوبة ظهرت الحاجة إلى التمويل الخارجي. كذلك، يتفاوت حجم هذه الفجوة بين الدول النامية اعتماداً على كل من درجة النمو الاقتصادي، حجم الناتج، عدد السكان، مستوى المعيشة، الميل الحدي للادخار وغيرها.

وهناك مصدران رئيسيان للتمويل الخارجي، يتمثل الأول في القروض الخارجية التي يحصل عليها الاقتصاد من جهات عديدة وبأشكال متعددة ويتم استخدامها في مشروعات مختلفة. أما المصدر الثاني فينحصر في رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التي يتم جذبها للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات داخل الاقتصاد الوطني. ولا يخفى أن الاستعانة بالتمويل الخارجي يرتب أعباءً على الدولة المستقبلة. ويختلف هذا العبء ومدى الضغط الذي يمثله على ميزان المدفوعات باختلاف شكل التمويل الخارجي وكيفية استخدام الدولة لهذه الموارد. فتتمثل أعباء القروض الخارجية في مدفوعات الفوائد بالإضافة إلى أقساط إعادة القرض. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فإنه يترتب عليها تحويلات إلى البلاد التابعة لها وأهمها استعادة رأس المال والأرباح وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروع. وخلال العقدين الماضيين، تزايد الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية الخاصة والذي مثل تحولاً مهماً في سياسات التمويل الخارجي. وقامت كثير من الدول، لتحقيق ذلك، بتعديل قوانينها وأنظمتها المختلفة لتهيئة مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ومنحها المزيد من التسهيلات والمزايا.[1] وعلى أية حال، فإن تمكن الاقتصاد من الوفاء بالتزاماته الناتجة عن المصدرين يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المدينة. وإذا ما عجز الاقتصاد عن توفير ذلك فإنه سوف يواجه أزمة شديدة في ميزان مدفوعاته من حيث المواءمة بين خدمة الموارد الأجنبية وبين تمويل

---

[1] يمكن هنا الإشارة إلى التعديلات المستمرة لقانون الاستثمار في اليمن والتي تسير في هذا الاتجاه.

الواردات اللازمة للاقتصاد، بل قد يضطر إلى الاقتراض من جديد حتى يتمكن من خدمة التزاماته الخارجية السابقة.

الجزء الأول: قطاع الصناعات التحويلية ودوره في تحقيق التنمية

تسعى التنمية أساساً إلى رفع دخل الفرد من خلال إحداث عملية التصنيع والتركيز على إمكانيات النمو في هذا القطاع. وبالتالي، فإن الخطط الاقتصادية تعتمد على دفع القطاع الصناعي ليقود الاقتصاد نحو نمو مستمر وإحداث تغييرات هيكلية وأساسية في الاقتصاد. ورغم تواضع حجم الصناعة التحويلية في اليمن، إلا أن دورها يبرز في تحقيق الأهداف الآتية:

- قيادة الاقتصاد نحو تحقيق التنمية.
- توفير السلع الاستهلاكية المصنعة للسوق المحلي.
- توفير النقد الأجنبي عن طريق إحلال الواردات وزيادة الصادرات.
- إيجاد فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل وخاصة في الأنشطة الصغيرة والمتوسطة.
- امتصاص واستثمار الموارد المالية للقطاع الخاص وخاصة تلك التي تراكمت لدى المغتربين.
- تعزيز الروابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني ورفع القيمة المضافة لأنشطتها المختلفة.
- استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة.

ورغم محدودية البيانات والمعلومات عن قطاع الصناعات التحويلية شأنه في ذلك شأن كثير من القطاعات والقضايا المرتبطة بالاقتصاد، فإن هذا الجزء من الدراسة يهدف إلى استعراض خصائص قطاع الصناعات التحويلية على نحو تفصيلي فضلاً عن تناول محددات القطاع اعتماداً على نتائج أول مسح صناعي شامل لعام 1996.[2]

ويحتل قطاع الصناعات التحويلية (باستبعاد تكرير النفط) حيزاً صغيراً في إطار الاقتصاد، إذ تقدر مساهمته بحوالي 4-5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000 وحوالي 4% من إجمالي التوظيف والذي بلغ 127,918 عاملاً علاوة على 8,520 عاملاً في التعدين والمحاجر في عام 1995. ويغلب على المؤسسات الصناعية طابع الحجم الصغير توظف واحد إلى اثنين من العمال. وقد المسح الصناعي 251 منشأة صناعية كبيرة استناداً إلى تعريف المنشأة الكبيرة بأنها تشغل 10 عمال فأكثر، وذلك من إجمالي 30,042 منشأة عاملة.[3] وتعرف المنشأة الصناعية متوسطة الحجم بتوظيفها ما بين 5 إلى 9 عمال، بينما المنشآت صغيرة الحجم تستخدم أقل من خمسة عمال. وعليه، فإن معظم نشاط الصناعة التحويلية يتم من خلال المنشآت الصغيرة

---

[2] لا يظهر التحديث السنوي للمسح عن طريق العينة تغييرات جذرية في هيكل وطبيعة النشاط الصناعي.

[3] وصل تقدير عدد المنشآت الصناعية بما في ذلك الصغيرة في عام 2001 حوالي 33,972 منشأة.

كصناعة الزيوت النباتية وصناعة القوالب الإسمنتية والملابس، بالإضافة إلى العديد منها العاملة في التعدين ومنتجات الأخشاب. وتعمل تلك المنشآت دون استخدام عمليات صناعية معقدة، ويقتصر عملها على النشاط الحرفي أو الصناعي الأولي، وبالتالي يندر أن يكون لها صلة بالقطاع الخارجي.

جدول (1): توزيع المنشآت حسب الحجم

فرع الصناعة	عدد المنشآت		
	صغيرة	متوسطه	كبيرة
الغذائية	15992	315	69
المنسوجات والملابس	3327	81	19
الجلود والمنتجات الجلدية	213	100	8
الكيماوية والبلاستيكية	3	8	34
تكرير النفط	0	0	3
صناعات غير معدنية	2519	265	32
صناعات معدنية ومنتجات هندسية خفيفة	3217	201	42
الأخشاب ومنتجاتها	2003	87	5
الورق والطباعة والنشر	29	35	22
% من الإجمالي	95.7	3.5	0.8
إجمالي القوى العاملة	**53390**	**7390**	**49562**

المصدر: وزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الصناعي 1996: جداول متعددة.

وتشكل المنشآت صغيرة الحجم 95.7% من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية بالرغم من أن مساهمتها في الإنتاج لا تزيد عن 10% من إنتاج القطاع. وعلى العكس من ذلك، وبالرغم من أن المنشآت ذات الحجم الكبير تمثل أقل من 1% من عدد المنشآت إلا أن مساهمتها في الإنتاج وخلق فرص للعمل تتزايد بشكل كبير.

التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية

يتميز التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية باستئثار السلع الاستهلاكية بالنصيب الأوفر من القيمة المضافة للقطاع. وقد ساعدت إجراءات الحماية وضمان استيراد المدخلات على تحقيق أرباح طائلة للاستثمار في القطاع نتيجة الانحياز تجاه السلع الاستهلاكية نظراً لوجود سوق قائمة لتلك السلع، وبالتالي كرست معظم تلك الصناعات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية وتحديداً السلع الغذائية. وتتمثل المنتجات الرئيسية في إطار الصناعات الغذائية في التبغ والسجائر.

جدول (2): التركيب الهيكلي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية

فرع الصناعة	% من اجمالي القيمة المضافة
الغذائية	29.8
المنسوجات والملابس	6.6
الجلود والمنتجات الجلدية	1.0
المنتجات الكيماوية والبلاستيك	6.6
تكرير النفط	14.0
صناعات غير معدنية	21.1
صناعات معدنية ومنتجات هندسية خفيفة	8.2
الأخشاب ومنتجاتها	4.7

المصدر: وزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الصناعي 1996، ص2.

التوظيف والتوزيع والملكية

استأثر فرع الصناعات الغذائية والذي يعد أكبر فرع في إطار الصناعات التحويلية بالنصيب الأوفر لعدد المؤسسات الصناعية وبنسبة 55% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، في حين استوعب حوالي 42% من القوة العاملة في القطاع. وقد بلغت نسبة المنشآت الصناعية لفرع الصناعات الإنشائية 9.4% من الإجمالي و0.8% من القوة العاملة، الأمر الذي يعكس كثافة العمالة في هذا الفرع. وبالمثل تشمل فروع صناعات النسيج والملابس والصناعات التعدينية على عدد كبير من المنشآت الصناعية التي تستخدم اثنين إلى ثلاثة عمال مما يبرز أهمية المنشآت صغيرة الحجم في تلك الفروع الصناعية. من جهة أخرى، وعلى النقيض من ذلك بلغ عدد المنشآت في مجال فرع الصناعات الكيماوية 45 منشأة فقط تمثل في معظمها منشآت كبيرة الحجم يعمل فيها 4924 عاملاً، بمتوسط يقدر بـ 109 عامل لكل منشأة.

عدد المنشآت وحجم التوظيف

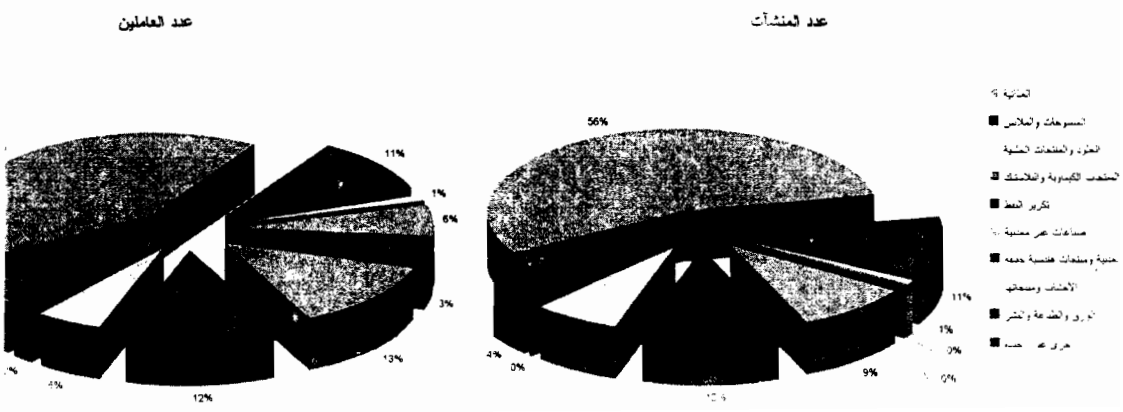

وقد عمدت السياسة الاقتصادية وحتى وقت قريب إلى تشجيع الأنشطة الصناعية لكل من القطاع الخاص والعام حيث شهد الاستثمار في الصناعات التحويلية تزايداً كبيراً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وساهمت تحويلات المغتربين اليمنيين في تعبئة الموارد الاستثمارية للقطاع الخاص الأمر الذي أسهم في دفع عجلة نمو الصناعات التحويلية خلال تلك الفترة. ويتركز نشاط المنشآت الصناعية العامة في النشاط غير التقليدي، وتشكل 53% من المنشآت الكبيرة يتركز نشاطها في المنسوجات والأسمنت وتكرير النفط. غير أن معظم تلك المنشآت تعتمد على الدعم الحكومي لتغطية عجزها المالي، ويعزى أداؤها الضعيف إلى عدم وضوح الأهداف، وضعف المهارات الإدارية، وعدم ملاءمة الجوانب التنظيمية وأعمال الرقابة. أما مساهمتها في التوظيف فيعتبر محدوداً للغاية.

تطور السياسات المتبعة في اليمن

دأب اليمن خلال الفترة 73-1989 على إتباع نهج مماثل لكثير من البلدان النامية بالتركيز على سياسة إحلال الواردات من خلال الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية الموجه للسوق الداخلية. وقد تمكن المستثمرون خلال تلك الفترة أن يعتمدوا على حماية إنتاجهم من المنافسة الخارجية وعلى ضمان استيراد المعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة. وفي السنوات اللاحقة اضطرت البلاد وتحت ضغط موقف ميزان المدفوعات إلى الأخذ بشكل متزايد بإحلال الواردات شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية. كذلك، وبغية الوفاء بالتزاماتها الدولية والمتمثلة في توفير النقد الأجنبي، تبنت الحكومة إجراءات مختلفة للحد من خروج رأس المال مع تركيز رئيسي على تقييد الواردات. ومنذ ذلك الوقت أصبح القطاع الخارجي عاملاً وبعداً هاماً في السياسة الاقتصادية التي تتبعها اليمن. واتبعت الحكومة نهجاً يسير في اتجاهين يهدف كليهما إلى الإبقاء على النمط السائد لعملية التصنيع، يتمثل الاتجاه الأول في الرقابة على الاستيراد وسعر الصرف من خلال عدد من الأدوات مثل القيود الكمية وأسعار الصرف المتعددة. أما الاتجاه الثاني فينعكس في سياسة الاستثمار والتي شرعت في معالجة معوقات البنية التحتية. وقد تضمنت السياسة التجارية التي تم تطبيقها منذ عام 1983 ثلاث قضايا رئيسية هي على النحو الآتي:

- المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية حيث استمرت الحكومة تقاوم تخفيض قيمة العملة المحلية بشكل كاف وفي الوقت المناسب بسبب المخاوف من إشعال لولب ارتفاع الأسعار والأجور.
- فرض الرقابة الكمية على الواردات من أجل تنظيم حجم وهيكل الواردات السلعية.
- هيكل متمايز ومتصاعد للتعريفة الجمركية.

من جهة أخرى، ظل هدف تشجيع الصادرات الذي سعت الحكومة في شمال الوطن إلى تجسيده منذ منتصف الثمانينات يراوح مكانه. فبعد أن ألغت الحكومة ضرائب الصادرات في عام 1984 وتخلت عن النظام السابق لتسمح باستعادة الرسوم المفروضة على المدخلات المستوردة للإنتاج الموجه للتصدير، لم تستفيد المشاريع ذات الإمكانيات التصديرية من قانون الاستثمار، بل وفرض عليها قيود من خلال نظام الحوافز الذي افتقر إلى آلية تكفل استعادة الرسوم والضرائب المدفوعة على المواد المستوردة التي تدخل في الإنتاج لأغراض التصدير، كما لم يتم إعفاء المصدرين من الرسوم أو ضريبة الإنتاج.

إذاً، ومن خلال مراجعة خطط وبرامج التنمية يتضح اعتماد التصنيع على استراتيجية إحلال الواردات. لكن الأمر الأكثر أهمية يتمثل في مدى انعكاس الخطط والبرامج المعدة في سياسات مساعدة لإحلال الواردات؟ وهنا يتبين أن إحلال الواردات في اليمن لم تقدم كاستراتيجية منسقة حيث افتقدت الإجراءات الحمائية لأي جانب تنسيقي، فضلاً عن أن الإجراءات المتنوعة مثل التعريفة الجمركية ونظام رخص الاستيراد تم تنفيذها بمعزل عن بعضها. بل، إن نظام الحماية ظهر في الأساس وفي أوقات مختلفة لأسباب تعود إلى وضع ميزان المدفوعات أو استجابة لجماعات ضغط مختلفة، مما ترتب عليه أن كثيراً من المشاكل التي صاحبت التصنيع في اليمن لم تنتج عن اختيار غير سليم للاستراتيجية وإنما عن سياسات لم تكن ملائمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية. كما تمتع قطاع الصناعة التحويلية بحماية من خلال الرسوم الجمركية أو القيود الكمية والتي مثلت عاملاً مؤثراً في قرار إنشاء تلك الصناعات. وأدت تلك السياسات ***إلى انكفاء القطاع الصناعي نحو الداخل وبالتالي لم يعر مسألة التنافس في السوق الداخلي أو دخول أسواق خارجية أهمية مناسبة.***

أما في النصف الأول من التسعينيات، فقد تعرض الاقتصاد اليمني لمتغيرات غير متوقعة من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في إعادة توحيد شطري اليمن وما ترتب عليها من تكاليف باهظة على الاقتصاد، وحرب الخليج الثانية والتي نتج عنها عودة ما يقارب من 800 ألف مغترب يمني يعملون في دول الخليج وتعليق هذه الدول وغيرها للعون الخارجي.[4] وقد تعرض أداء الاقتصاد لانتكاسات كبيرة ترتب عليها تراجع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وانخفاض مطلق لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 686$ في عام 1990 إلى 281$ في عام 1994.

وبينما انخفض مستوى الدخل، ارتفع كل من معدلي البطالة والتضخم وكذلك الطلب على السلع والخدمات الأساسية، محدثة ضغوطاً شديدة على الاقتصاد. وترجع جذور المشكلة إلى أن الحكومة تبنت سياسة إنفاقية توسعية في ظل تدهور الوضع الإيرادي. وقد سجلت الميزانية العامة للدولة عجزاً

---

[4] أدت عودة المغتربين إلى انخفاض التحويلات رغم أن ذلك لم ينعكس في أرقام التحويلات الرسمية المسجلة.

كبيراً وصل إلى حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994، تم تمويله من قبل الجهاز المصرفي المحلي وبشكل رئيسي قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة من خلال الإصدار النقدي الجديد مؤدياً إلى نمو غير متناسب لعرض النقود.

وبالنسبة لميزان المدفوعات، فقد سجل عجزاً كبيراً رغم الزيادة الكبيرة في الصادرات النفطية خلال عامي 1993 و1994. ويعكس هذا الوضع ضعف قاعدة الصادرات حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الصادرات من ناحية، والاعتماد الكبير على الواردات وخاصة الواردات من الغذاء من ناحية أخرى، والانخفاض المستمر لحصيلة تحويلات المغتربين اليمنيين العاملين في الخارج من ناحية ثالثة.

جدول (3): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	1990	1994	1996
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $	686	281	325
- عجز ميزان المدفوعات (مليون $)	5	688	482
- كـ% من الناتج المحلي الإجمالي	0	14	11
عجز الميزانية العامة كـ% من الناتج المحلي الإجمالي	8.0	17.0	3.9
معدل التضخم	-	74	26
معدل البطالة	10	10	10

كما تعرضت دائنية اليمن إلى اهتزاز بسبب عدم قدرة الحكومة على خدمة ديونها الخارجية والتي تراكمت منذ فترة الرواج التي سادت المنطقة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط. ونتيجة لذلك، اضطرت الحكومة إلى اللجوء بصورة أكبر للاقتراض من مصادر محلية. وقد فاقت مديونية الحكومة الخارجية مديونيتها المحلية، حيث وصلت في عام 1996 إلى 176% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 31% للمديونية المحلية، والذي ترتب عليه ارتفاع خدمة الدين الخارجي. فبالرغم من الشروط الميسرة للقروض الممنوحة لليمن، إلا أن خدمة الدين الخارجي قفزت في عام 1990 إلى 73% من حصيلة الصادرات قبل أن تبدأ بالانخفاض لتصل إلى 38% في عام 1996. ورغم ذلك، شكلت هذه المسألة تحدياً واضحاً على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

الاستقرار والنمو الاقتصادي

مع الاتفاق على ضرورة وأهمية الإصلاح الاقتصادي في اليمن، تباينت دعوات الإصلاح والآراء حول كيفية تنفيذ الإصلاح. وقد قامت الحكومة في مسعاها للتعامل مع المشكلات الأساسية التي عانى منها الاقتصاد اليمني بوضع برنامج شامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة الهيكلة. وفي حين

يعتبر الاستقرار الاقتصادي ضرورياً لاستعادة عافية الاقتصاد اليمني، إلا أن تحقيق نمو اقتصادي مطّرد يتطلب إصلاحات إضافية تستهدف -بالدرجة الأولى- توفير بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص والتوظف. وبالتالي، ركز البرنامج على محورين، يتمثل الأول في سياسات التثبيت لاستعادة التوازن الاقتصادي الكلي والتحكم في التضخم، فيما ركز المحور الثاني على الإصلاح الهيكلي الذي من شأنه تهيئة الاقتصاد لتحقيق نمو اقتصادي على المدى المتوسط والبعيد (World Bank، 1995).

الاستقرار الاقتصادي

وبعد مضي أكثر من ست سنوات على البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، نتساءل: ماذا حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي؟ وما هي النجاحات التي استطاع إنجازها، وكذلك أوجه القصور التي رافقت سياساته؟ لقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسناً ملحوظاً كثمرة لسياسات التثبيت الاقتصادي حيث نمى الاستهلاك النهائي الخاص بالأسعار الجارية بنحو 13.2% في المتوسط قياساً بمعدلي النمو السنويين لكل من الناتج المحلي الإجمالي (22%) والتضخم (10.4%). وقد أدى ذلك إلى خفض نسبة الاستهلاك النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 83.8% في عام 1995 إلى 68% و57.8% في عامي 1999 و2000 على التوالي، لصالح الاستثمارات الإجمالية والصادرات من السلع والخدمات واللتين ارتفعتا من 22.1% و21.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى 24.6% و36.3% في عام 1999، قبل أن تنخفض الاستثمارات الإجمالية إلى 19.2% في عام 2000 وتستمر الصادرات في النمو لتصل إلى حوالي 50.5% في نفس العام. ويظهر من هذه المؤشرات تأثير سياسات التثبيت الاقتصادي في الحد من الطلب الكلي وبالأخص جانبه الاستهلاكي بالإضافة إلى تحسين تخصيص الموارد.

ونجحت السياسات الكلية أيضاً في تحسين موقف الموازنة العامة حيث تحول العجز المقدر بنحو 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى فائض يعادل 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، رغم أن مساره خلال الفترة اتسم بشيء من التذبذب نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية. فمع انخفاض نسبة عجز الموازنة إلى حوالي 0.1% و0.9% في عامي 1996 و1997 على التوالي، عادت النسبة للارتفاع إلى 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 نتيجة الهبوط الشديد لأسعار النفط العالمية دون حاجز العشرة دولارات للبرميل. كما استهدفت السياسة المالية تقليص عجز الموازنة من خلال العمل على تنمية الإيرادات العامة وتنويع مصادرها وأوعيتها من ناحية وضبط وترشيد الإنفاق العام من ناحية أخرى، وهو ما لم يتحقق بالدرجة المطلوبة. وقد أدى ذلك التطور إلى بروز أكبر لاختلال هيكل الموازنة العامة وخاصة أن متوسط نمو النفقات العامة بلغ 32% خلال الفترة مقارنة بـ14.8% فقط للإيرادات غير النفطية.

أما القطاع الخارجي، فقد ارتفعت نسبة انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي من 64.1% في عام 1995 إلى 91.9% في عام 2000، وبلغت مساهمة المصادر الأجنبية في تمويل عملية التنمية 35% خلال الخطة الخمسية الأولى وتزايدت الإيرادات النفطية لتبلغ 76.2% من الإيرادات العامة للدولة في عام 2000. وتبرز تلك المؤشرات اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في توفير جزء كبير من الدخل القومي المتاح-وفي سد احتياجاته من السلع، وفي الحصول على الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية، وأخيراً في تغذية الموازنة العامة لمواجهه نفقات الحكومة.

وتحول موقف ميزان المدفوعات من عجز مقداره 10,103 مليون ريال بما يساوي 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى فائض بلغ 232,876 مليون ريال بما يعادل 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000. وقد نتج ذلك عن الثبات النسبي في فائض الحساب الجاري خلال الفترة وتحقيقه زيادة كبيرة في العام الأخير والذي تزامن مع انخفاض العجز الكبير في حساب رأس المال بمعدل متوسط 17.7% خلال الفترة. كما لعبت النتائج الإيجابية المترتبة على جدولة الدين الخارجي دوراً رئيسياً في تحسن وضع حساب رأس المال فيما رفعت عوائد الصادرات النفطية فائض الحساب الجاري. وساهمت إعادة جدولة ديون اليمن الخارجية في نادي باريس في خفض المديونية الخارجية من 10,530 مليون دولار بما يساوي 250% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى 4,483 مليون دولار و65% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997، قبل أن تعود للارتفاع بشكل بسيط نتيجة للاقتراض الجديد ولتصل إلى 4,943 مليون دولار في عام 2000، مع استمرار انخفاضها إلى 58% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتوازي، انخفض خلال الفترة نفسها عبء خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات من 41.9% إلى 8.3%.

النمو الاقتصادي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 511,058 مليون ريال في عام 1995 إلى 666,261 مليون ريال في عام 2000، بمعدل نمو سنوي متوسط 5.5%. وعلى الرغم من تذبذب معدلات النمو السنوية المحققة إلا إنها أنتجت زيادة حقيقية في نصيب الفرد تصل إلى حوالي 2% في السنة إذا ما أخذنا في الاعتبار معدل النمو السكاني والبالغ 3.5% سنوياً. وقد تأثر نمو الاقتصاد الوطني بمسار وتطور القطاع النفطي الذي تأرجح صعوداً وهبوطاً نتيجة ظروف الطلب العالمي على النفط الخام وتقلبات أسعاره العالمية، رغم استمرار نمو حجم الإنتاج المحلي منه محققاً متوسط نمو 7.7% خلال الفترة مقارنة بـ5.1% للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما تحقق قد جاء حصيلة نجاحات وإخفاقات على المستويات القطاعية. فلم تتمكن بعض القطاعات من تحقيق أهدافها حيث لم يتجاوز متوسط النمو السنوي 2.2% في النقل والتخزين والمواصلات، و2.6% في الصناعة التحويلية، وتراجع نشاط تكرير النفط بـ-1.4%.

وفي المقابل ظهر نمو مرتفع للبعض الآخر من القطاعات الاقتصادية كالتشييد والبناء (12.7%)، والأسماك (12.3%)، وإنتاج النفط والغاز (7.7%)؛ في حين بقي أثر باقي القطاعات الاقتصادية محدوداً على تحسين معدل النمو الاقتصادي الكلي. كذلك، احتفظت معظم القطاعات بأهميتها النسبية في حين عزز البعض منها مواقعه في هيكل الإنتاج وعلى رأسها استخراج النفط والغاز الذي رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.6 نقطة مئوية، فالتشييد والبناء (1.4 نقطة مئوية) والزراعة (0.6 نقطة مئوية)؛ على حساب قطاعات أخرى هي الصناعة التحويلية (-1.9 نقطة مئوية)، النقل والتخزين والمواصلات (-1.8 نقطة مئوية)، فتكرير النفط (-0.5 نقطة مئوية). وقد نتج عن ذلك ارتفاع نصيب قطاعات الإنتاج السلعي مجتمعة بنحو 1.7 نقطة مئوية قابله انخفاض طفيف في نصيب الخدمات الإنتاجية (-1.1 نقطة مئوية). ويُظهر استمرار تدني مساهمة الصناعة التحويلية والاستخراجية (غير النفطية) عدم تحقق هدف تطوير الطاقات الإنتاجية المعتمدة على الموارد المحلية والاستفادة من مزايا القطاع النسبية، والتي يفترض أن توفر المجالات الإنتاجية اللازمة لرفع معدل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل المنتج وتحسين مستوى المعيشة.

أين النمو المطلوب؟

وبالرغم من النجاح النسبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن انطلاقة النمو لم تتحقق بالشكل المطلوب نتيجة عوامل عديدة أهمها توجس القطاع الخاص من الدخول في استثمارات كبيرة أو في مجالات جديدة، والذي يعود بدوره إلى تقييم الحرية الاقتصادية ودرجة المخاطر في البلاد حيث تعتبر المؤشرات المرتبطة بها من أهم الدلائل التي تترجم مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما. وتظهر بعض المؤشرات التي تصدر من قبل المؤسسات والمجلات الدولية المتخصصة وضعاً متأخراً لليمن حتى بالمقارنة مع الدول النامية. ويضع مؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية،[5] والذي يتراوح بين درجة إلى خمس درجات حيث يبين ارتفاع الدرجة انخفاض الحرية، يضع اليمن في مرتبة متأخرة وبدرجة تساوي 3.85 لتعكس حالاً أقرب إلى عدم الحرية وأداءً يقل عن معظم دول المنطقة ذات المتوسط 3.3 خلال الفترة من منتصف 1999 وحتى منتصف 2000.

ومع أن البعض قد يرى أن هذه النتيجة تتعارض مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية ولا تعكس التغيرات التي حدثت في أرض الواقع من تحرير للتجارة الخارجية وتعويم سعر الصرف وخفض التعريفة الجمركية وغيرها، إلا أن مؤشر الحرية الاقتصادية أظهر تحسناً خلال السنوات الثلاث السابقة حيث انخفض إلى مستواه الحالي من 4.1 في عام 1998 (World Bank, 2001). وبالتالي، فإن وضع اليمن والحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي يتطلب الاستمرار في إزالة بقية

---

[5] **يعتمد المؤشر** على 50 متغير للسياسة التجارية، بيئة الاستثمار الخارجي، العبء المالي على الحكومة، مستوى لتدخل **الحكومي**، البنوك والتمويل، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التنظيم والسوق السوداء.

المعوقات أمام القطاع الخاص. ورغم هذه الأوضاع التي تشد الاقتصاد اليمني للانكفاء على الداخل إلا أن درجة انكشاف الاقتصاد مرتفعة للغاية، والذي يعود وبشكل رئيسي لارتفاع الواردات نتيجة عجز الاقتصاد الوطني عن توفير احتياجاته من ناحية ونمو الصادرات النفطية من ناحية أخرى. وتظهر المؤشرات أن درجة انكشاف الاقتصاد قد تراوحت بين 11.8% كحد أدنى في عام 1994 و71.1% كحد أقصى في عام 2000 وباتجاه تصاعدي بشكل عام.

الجزء الثاني: تنافسية القطاع الصناعي

إن تزايد أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد اليمني قد انعكس في قلق متنام بشأن كفاءة تخصيص الموارد في إطار القطاع. لذلك، يهدف هذا الجزء إلى بيان المؤشرات المتعلقة بالقدرة التنافسية للصناعات القائمة والتكاليف الاقتصادية المترتبة على الحماية من خلال معدل الحماية الفعلية،6 وإلى قياس الكفاءة من خلال معدل تكلفة الموارد المحلية، فضلاً عن النظر إلى اتجاهات الحماية بين عامي 1996 و1998.[7] وقد تم اختيار هذين العامين لاختبار الأثر على كل من هيكلي الإنتاج والحماية من جراء تحرير التجارة والسياسات التي صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويبين الجدول أسفل هذا مؤشر الحماية الفعلية لتسعة فروع صناعية بالإضافة إلى قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بالأسعار المحلية لعامي 1996 و1998.

جدول (4): معدلات الحماية الفعلية لفروع الصناعة التحويلية

فرع الصناعة	1996			1998		
	إجمالي الإنتاج	القيمة المضافة	معدل الحماية	إجمالي الإنتاج	القيمة المضافة	معدل الحماية
	مليون ريال	% من الإنتاج	الفعلية	مليون ريال	% من الإنتاج	الفعلية
الغذائية	49682	27	48	53940	29	46
المنسوجات	1071	35	35	1273	32	25
الجلدية	594	20	124	499	22	51
الورق والطباعة	3995	48	20	3571	47	29
المنتجات الخشبية	252	50	53	191	43	56
البلاستيك	5482	18	601	6878	20	82
الكيماوية	2631	27	32	2868	34	16
المعدنية	2533	15	284	2619	18	77
غير المعدنية	4401	65	30	6069	54	29
الإجمالي	**70640**	**30**	**49**	**77907**	**31**	**42**

المصدر: المتوكل، تنافسية القطاع الصناعي، 2001.

[6] معدل الحماية الفعلية هو مقياس الحماية على القيمة المضافة مقابل الحماية الاسمية على الإنتاج.

[7] يعتمد هذا الجزء على دراسة سابقة للباحث بعنوان تنافسية القطاع الصناعي في اليمن (2001) والتي غطت 30% و28% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية لكل من عامي 1996 و1998 على التوالي.

ويتضح، مع استثناءات محدودة، أن معدلات الحماية الفعلية أعلى من المعدلات الاسمية، وتتضاعف في حال صناعة التبغ، والجلود، والأخشاب، والبلاستيك والأنشطة المعدنية. ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض النسبي للحماية على المدخلات المادية مقارنة بتلك على المنتجات و/أو غياب الحماية على المدخلات الخدمية التي لا تندرج في التجارة الدولية. كذلك، وبسبب ارتفاع مساهمة التبغ في فرع الصناعات الغذائية ولقيمته المضافة السالبة بالأسعار العالمية، فإن متوسط معدل الحماية الفعلية للصناعات الغذائية يعتبر مرتفعاً نسبياً، وبالتالي لا يعكس الحماية الحقيقية للأنشطة الأخرى ضمن هذا الفرع حيث احتسب معدل أقل لهذا الفرع بعد استبعاد صناعة التبغ.[8]

وبما أن النتائج قد أظهرت أيضاً أن بعض المنشآت الصناعية تعاني من حماية فعلية سالبة وبعضها الآخر سجل حماية فعلية أدنى من الحماية الاسمية، فيكمن وراء ذلك الاعتماد على معاملات مدخلات/ مخرجات مخلية حيث يمكن للبسط في معادلة معدل الحماية الفعلية أن يكون سالباً، الأمر الذي يعكس عدم كفاءة الصناعة ويؤدي إلى فقدان الاقتصاد الوطني للنقد الأجنبي. وتتمثل الحالة الثانية عندما تواجه صناعة كفؤة هيكل يرتفع متوسط التعريفة على المدخلات على المنتج النهائي. كذلك، فإن بعض التقديرات للحماية لا تعكس مدى انجذاب الموارد إلى تلك الأنشطة ولكنها تعني فقط أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية تتسم بالصغر حيث أنه كلما انخفضت القيمة المضافة للنشاط الصناعي أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الحماية الفعلية.

جدول (5): فروع الصناعة التحويلية حسب مستوى الحماية

1996			1998		
حماية متواضعة 0< معدل حماية فعلية < 50	حماية مرتفعة 50> معدل حماية فعلية <100	حماية مرتفعة جداً معدل حماية فعلية>100	حماية متواضعة 0< معدل حماية فعلية < 50	حماية مرتفعة 50> معدل حماية فعلية <100	حماية مرتفعة جداً معدل حماية فعلية>100
الغذائية المنسوجات الورق والطباعة الكيماويات غير معدنية	**الأخشاب**	**الجلود البلاستيك المعدنية**	**الغذائية المنسوجات الورق والطباعة الكيماويات غير معدنية**	**الأخشاب الجلود البلاستيك المعدنية**	**لا شيء**

المصدر: المتوكل، تنافسية القطاع الصناعي، 2001.

[8] الأرقام الخاصة بالصناعات الغذائية دون التبغ هي 38,603، 11281، 47، 42336، 12، 84، 30، على التوالي.

وبدلنا مستوى الحماية المرتفع على الاتجاه والنشاط الذي يعمل هيكل الحماية لتحريك عناصر الإنتاج نحوه، حيث يميل المستثمرون للخروج من الأنشطة ذات الحماية الفعلية المنخفضة ليتجهوا صوب تلك التي تتمتع بحماية مرتفعة، ومن ثم تحفيز الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدمها الأنشطة ذات الحماية المرتفعة. ويبين ترتيب الأنشطة وفق معدلات الحماية الفعلية الحوافز النسبية التي يتم منحها وبحيث تكون زيادة الحماية لأية صناعة على حساب صناعة أخرى. ويمكن توضيح مدى التطابق أو التباين في تقديرات الحماية الفعلية والاسمية من خلال احتساب معامل الارتباط الترتيبي بين كل من المؤشرين حيث يقدر معامل سبيرمان للفروع التسعة للصناعة التحويلية التي خضعت للدراسة بـ 0.51 والذي يبرز فروق واسعة في ترتيب الصناعات وفق الحماية الفعلية والاسمية.[9]

التقديرات المرتفعة لصافي الحماية الفعلية

يعكس معدل الحماية الفعلية الصافي الحوافز التي يقدمها نظام الحماية للنشاط الصناعي من خلال تأثير الحماية على كل من المنتج والمدخلات من ناحية، ومن خلال أثره على سعر الصرف من ناحية أخرى.[10] وبما أن الريال كان مقوماً بأعلى من قيمته وحتى بداية يوليو 1996 حين تم تعويم سعر الصرف، وبالرغم من التخفيضات المتعددة لقيمة الريال منذ عام 1990 فإن سعر الصرف الرسمي 100 ريال مقابل الدولار في 1996/1/17 كان لا يزال يعكس قيمة مرتفعة مقارنة بالسوق الموازية والتي سجلت 134 ريال للدولار في ذلك التاريخ. ويتطلب احتساب معدل الحماية الفعلية الصافي تخفيض تقديرات معدلات الحماية الفعلية عند المعدلات الحالية لسعر الصرف، والتي تعكس أن التقييم المرتفع للعملة المحلية والمقرون بفرض إجراءات حمائية من شأنه أن يخفض الثمن (سيف) والذي بدوره يخفض من أثر الحماية.

---

[9] يكون معامل الارتباط الترتيبي بين معدل الحماية الفعلية والاسمية مرتفعاً في ظل جدول مدخلات/مخرجات تجميعي أو في ظل درجة صغيرة من التشتت للتعريفة.

[10] يتيح فرض الحماية تحقيق توازن ميزان المدفوعات عند معدل منخفض لسعر الصرف (عملات محلية أقل لكل وحدة أجنبية) مقارنة بحالة التجارة الحرة.

جدول (6): الحماية الفعلية والحماية الفعلية الصافية

فرع الصناعات	1996		1998
	معدل الحماية الفعلية على القيمة المضافة	المعدل الصافي للحماية الفعلية	معدل الحماية الفعلية على القيمة المضافة
الغذائية	48	42	46
المنسوجات	35	30	25
الجلود	124	108	51
الورق والطباعة	20	17	29
المنتجات الخشبية	53	46	56
البلاستيك	601	523	82
الكيماوية	32	28	16
المعدنية	284	247	77
غير المعدنية	30	26	29
الإجمالي	49	43	42

المصدر: المتوكل، تنافسية القطاع الصناعي، 2001.

وبالرغم من أن كافة معدلات الحماية الفعلية قد تم تخفيضها، إلا أن هامش التشتت لا يزال كبيراً. كما يمكن ملاحظة أن التعديلات المتعلقة بارتفاع تقييم العملة المحلية لم تؤثر على ترتيب الصناعات، وبالتالي فإن معامل الارتباط الترتيبي وكما هو متوقع يساوي الواحد، لأنه وحسب التعريف يمثل معدل الحماية الفعلي الصافي مضاعفاً لمعدل الحماية الفعلية.

معوقات وصعوبات القطاع الصناعي

رغم أن الصناعة التحويلية مثلت قطاعاً قيادياً حقق معدلات نمو أعلى من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الثاني من السبعينات وعقد الثمانينات، إلا أن التصنيع من خلال إحلال الواردات لم يخل من القصور. كما أن الفترة منذ أوائل الثمانينات شهدت تكثيفاً للسياسات الحمائية كرد فعل للصعوبات التي واجهها ميزان المدفوعات. ويعاني الاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي بشكل خاص من عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة ومن ضعف الدعم المؤسسي، فضلاً عن اتسام النظام الإداري بتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة. ففي حين يوجد بعض القصور في الجانب التشريعي وفي تنفيذ القوانين، فإن المزاجية تتحكم إلى حدٍ كبيرٍ في تطبيق القوانين واللوائح التنفيذية النافذة. ويمثل القضاء أيضاً أحد المعوقات الأساسية أمام توسع النشاط الاقتصادي، حيث تظهر عدم كفاءة نظامه وإدارته، وبالتالي يعزف كثير من رجال الأعمال عن اللجوء إلى المحاكم لاستعادة حقوقهم، إلى جانب التطويل في الفترة الزمنية للحصول على حكم أو تنفيذه. أما الجانب الأمني فيحتاج بدوره إلى تعزيز، وخاصة أن بعض المستثمرين يشعرون بفقدان الدولة لسلطانها في العديد من المناطق. كما أن التهريب والذي ينتشر بشكل واسع ويتجنب كافة الضرائب يؤثر سلباً على

الصناعات المحلية التي تتحمل أعباء التزامها بالقانون من خلال دفع الضرائب والرسوم على مستورداتها من المدخلات وكذلك الضرائب والرسوم على منتجها النهائي.

ويجبر ضعف البنية التحتية المنشآت الصناعية على الاعتماد على مصادرها الذاتية لتوفير الكهرباء والمياه وغيرها والتي تضيف تكاليف مرتفعة على الإنتاج وتضعف من القدرة على منافسة الواردات. كما تشكل المساحة الكبيرة للبلاد مقرونة بضعف شبكة الطرق والمواصلات عاملاً رئيسياً في رفع تكلفة النقل حيث تربط الطرق المسفلتة (11 كم لكل 1000 كم^2) بين المدن الرئيسية في حين تعاني بقية المناطق من عزلة أو وعورة الطريق، مما يحجب وفورات الحجم المتولدة في المنشآت الصناعية. كذلك، وعلى الرغم من أن اليمن يعكس كثافة سكانية مرتفعة نسبياً، إلا أن انخفاض متوسط دخل الفرد والفقر الذي تعاني منه شريحة واسعة من السكان لا يجعل السوق المحلية جذابة.

وتظهر مقارنة الرسوم الجمركية المدفوعة منسوبة إلى قيمة مدخلات الإنتاج المادية ارتفاع نسبة المدخلات المستوردة والتي تقدر ما بين 70% إلى 80%. وتعمل المنشآت الصناعية في اليمن دون مستوى الاستغلال الكامل لطاقاتها، وغالباً دون 50% نتيجة الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية والمنافسة الشديدة من قبل الواردات الأقل ثمناً. ويشير استمرار انخفاض الطاقة المستغلة إلى أن شح القطع الأجنبي من فترة لأخرى لم يكن السبب الوحيد لهذه المشكلة، فقد ساعد النمو الزائد للطاقات الإنتاجية مقارنة بنمو طاقة الاستيراد – بل وحتى في حالات كثيرة عن حجم السوق – على تفاقم حدة المشكلة. ومن الصعوبات التي تواجه الصناعات الكبيرة في اليمن كذلك ارتفاع كثافة رأس المال نتيجة هيكل الحوافز الذي ينحاز بشكل كبير لرأس المال، والذي اشتمل الآتي:-

- سعر صرف مرتفع يجعل من تكلفة استيراد السلع الرأسمالية منخفضاً.
- انخفاض الرسوم الجمركية أو إعفاء السلع الرأسمالية منها.
- توفر الائتمان بمعدلات فائدة منخفضة نسبياً (أو مدعوم).

كذلك، ما زال سوق العمل في اليمن يفتقر إلى العمالة المدربة والفنية والى المديرين الصناعيين. وقد شارك نظام التعليم والتدريب في خلق هذه الندرة حيث لم يتمكن من تخريج القوى العاملة المؤهلة فحسب، بل عمل على توجيه مخرجاته إلى الخدمة العامة كموظفي مكاتب بالإضافة إلى محدودية برامج التدريب و/أو عدم ملاءمتها. وبالتالي، فإن أغلب المنشآت الصناعية تقوم إما باستقطاب عمالة أجنبية بتكلفة عالية أو بتوظيف عمالة محلية تقوم بتدريبها أثناء العمل. غير أنه وفي حالات كثيرة يترك العامل عمله للبحث عن أجر أعلى بمجرد تمكنه من المهارات المكتسبة.

وبتضافر العوامل الموضحة أعلاه يصبح من الصعوبة بمكان الاستمرار في رفع إنتاجية قطاع الصناعة في اليمن حيث يعتبر انخفاض إنتاجية رأس المال وإنتاجية العوامل الكلية من النتائج الحتمية

التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. وقد أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية إلى تدفق الواردات الأقل ثمناً والتي أغرقت البلاد رغم الحماية الجمركية، وبالتالي لم يتجاوز دور الحماية الجمركية التعويض الجزئي عن ارتفاع التكلفة. بل، وفي حالات محدودة فإن التعريفة المفروضة على مدخلات الإنتاج تساوي (وأحياناً تفوق) تلك المحددة على المنتج النهائي، مما أدى إلى تغريم الصادرات وإلى زيادة نسبية في الاعتماد على الواردات النهائية. ومنذ منتصف التسعينات ونتيجة تبني الدولة سياسة تحرير التجارة اشتدت المنافسة على الصناعة المحلية من السلع المستوردة.

وأدت وفورات الحجم إلى تركز الصناعة في أيدي عدد قليل من البيوت التجارية والصناعية، وعكس التركز الصناعي، أيضاً، ميل الأنشطة الاقتصادية للتوطن والإقامة حول المناطق التي تمثل قلب البلاد. ففي عام 1995 تركزت حوالي 48% من المنشآت الصناعية في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، بينما تركز حوالي 84% من النشاط الصناعي في إحدى المدن الأربع صنعاء، عدن، تعز والحديدة. كما أن من ضمن المعوقات التي تقف أمام المشاركة الفاعلة للبنوك التجارية في مجال تعبئة الموارد المحلية نحو النشاط الاقتصادي الإنتاجي بشكل عام والصناعي بشكل خاص هو أن البيئة المنظمة ليست مواتية في ظل عدم توفر الحماية القانونية اللازمة لنشاطها. وتجد كثير من المشاريع الصناعية صعوبة في الحصول على قروض تجارية باستثناء مجموعة محدودة من رجال الأعمال من ذوي السمعة الجيدة. والخلاصة، أن الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي يتم بتكاليف غير تنافسية بالنسبة للأسعار في السوق العالمية.

تكلفة الموارد المحلية بالأسعار العالمية

في حين يمكن استخدام معدل الحماية الفعلية لقياس القيمة المضافة المحلية باعتباره الفرق بين الإنتاج (المعدل) والمدخلات المتداولة (المعدلة)، تعكس تكلفة الموارد المحلية (ت.م.م.س.ع.) أسعار الظل لعناصر الإنتاج وللمدخلات الأولية لتحديد تكلفة الفرصة البديلة. وكلما اتسعت القيود أدى ذلك إلى إمكانية إحداث تشوهات أخرى مثل معدل الفائدة ومن ثم يصبح مؤشر (ت.م.م.س.ع.) أكثر تفضيلاً نتيجة أنه مقياس للميزة الاجتماعية النسبية. ويمثل الواحد الصحيح درجة الكفاءة أو نقطة التنافسية. وبالتالي، فإنه على مستوى المنشأة، ومن واقع بيانات الـ101 منشأة صناعية لعام 1998 تظهر النتائج وجود منشأة واحدة فقط حققت درجة التنافسية بمعدل تكلفة الموارد المحلية يبلغ 0.97 (المتوكل، تنافسية القطاع الصناعي 2000). كما سجلت تسع منشآت أخرى معدلات تساوي أو أقل من 1.25، في حين تراوح المعدل لبقية المنشآت بين 1.28 و20.2. ويبين الجدول أدنى هذا تقديرات تكلفة الموارد المحلية.

جدول (7): تكلفة الموارد المحلية بالأسعار العالمية

فرع الصناعة	1996		1998
	تكلفة الموارد المحلية	صافي تكلفة الموارد المحلية*	
الغذائية	1.63	1.4	1.72
المنسوجات	1.54	1.3	1.47
الجلود	3.35	2.9	1.71
الورق والطباعة	1.26	1.1	1.37
المنتجات الخشبية	1.69	1.5	1.82
البلاستيك	8.8	7.7	2.23
الكيماوية	1.96	1.7	1.41
المعدنية	4.43	3.9	1.92
غير المعدنية	1.69	1.5	2.11
إجمالي	**1.7**	**1.5**	**1.76**

المصدر: المتوكل، تنافسية القطاع الصناعي، 2001.

*صافي تكلفة الموارد المحلية = تكلفة الموارد المحلية بعد احتساب الزيادة في سعر الصرف.

وعند قياس معدلات تكلفة الموارد المحلية باستخدام أسعار صرف السوق الموازي في عام 1996، وباحتساب سعر صرف الظل عند 1.15 نسبة إلى سعر السوق، فإن ذلك وفي ظل تقدير معدلات تكلفة الموارد المحلية السابقة يمكن اعتبار معدل لتكلفة الموارد المحلية عند أو أدنى من 1.15 يمثل إنتاجاً كفؤ. وبالتالي، ترتفع عدد المنشآت التي تقع عند أو أدنى من نقطة الكفاءة الاقتصادية إلى 18 منشأة. غير أن ما ينبغي الإحاطة به هو أن عدداً قليلاً فقط من المنشآت في قطاع الصناعة التحويلية تعمل بكفاءة ولا تسهم إلا بقدر يسير من إنتاج المنشآت التي تناولها المسح.

ومن خلال استخدام النتائج الواردة في الجدولين رقم 6 و7 يمكن تصنيف الأنشطة في مجال الصناعة التحويلية وفق الفئات الآتية:

- صناعات تمثل تخصيصاً كفؤ للموارد أو أنها على حدود الكفاءة (معدل تكلفة الموارد المحلية = < 1.25) مقرونة بحماية معتدلة مثل صناعة الورق.
- صناعات تعتبر كفؤة نسبياً، وفي نفس الوقت تتمتع بحماية تتراوح بين المعتدلة والعالية مثل صناعة المنسوجات.
- صناعات غير كفؤة (معدل تكلفة الموارد المحلية > 1.25) مقرونة بحماية فعلية معتدلة مثل الصناعات الغذائية والخشبية والكيماوية.
- صناعات غير كفؤة وتتمتع بحماية عالية إلى عالية جداً مثل الأنشطة البلاستيكية والمعدنية والجلدية.

ويظهر هذا التصنيف أن بعض الصناعات التي أنشئت خلف أسوار من الحماية كان يمكن أقامتها دون حماية أو حماية أقل، وبالتالي فإن هناك حجة قوية لخفض أو حتى إلغاء الحماية التي تتمتع بها الصناعات الواردة في الفئة الثانية وربما أيضاً في الفئة الأولى. وفيما يتعلق بالصناعات غير الكفؤة والمتمثلة في الصناعات الغذائية، والبلاستيكية، والمعدنية، والجلدية، والخشبية، والكيماوية، فإن التدني الكبير في استغلال طاقاتها الإنتاجية يعتبر عاملاً رئيسياً أدى إلى عدم كفاءتها.

ويمثل ترتيب الصناعات وفقاً لإمكانية اعتبارها أنشطة ذات ميزة نسبية طريقة أقل عرضة للأخطاء حيث تدل فقط على أن الصناعات التي حققت معدلاً لتكلفة الموارد المحلية أكبر من الواحد الصحيح ينبغي تقليصها، في حين أن الصناعات التي سجلت معدلاً أدنى من الواحد ينبغي أن تتوسع. ويتبين من خلال مقارنة النتائج السابقة، أن تقديرات معدل الحماية الفعلية لعام 1998 باستثناء فرعي الصناعات الورقية والخشبية هي أدنى من تلك في عام 1996 والذي يبرهن أن تحرير التجارة - وبشكل عام - قد أدى إلى خفض معدلات الحماية الاسمية وكذلك الفعلية. ورغم ذلك، فإن بعض الصناعات التي حققت هامشاً من الكفاءة في عام 1998 مُنحت مزيداً من الحماية، وبالتالي فإنها إما سجلت معدلاً أقل لتكلفة الموارد المحلية يعكس تحسن وضعها التنافسي أو أنها حافظت على تنافسيتها في ظل معدل مرتفع لتكلفة الموارد المحلية وللحماية. كذلك، اختلف ترتيب الصناعات وفق معدلات الحماية الاسمية بين العامين المذكورين والذي انعكس في قيمة منخفضة لمعامل الارتباط الترتيبي (0.31). ويعني ذلك أن الصناعات التي تلقت مستويات حماية اسمية أعلى (أو أقل) في عام 1996 لم تكن بالضرورة ذات الصناعات التي تلقت مستويات حماية اسمية أعلى (أو أقل) في عام 1998. كما تثبت الأدلة تحقيق تراجع طفيف في كفاءة الصناعة عموماً تمثلت في ارتفاع معدل كفاءة الموارد المحلية من 1.70 إلى 1.76.

الجزء الثالث: السياسات البديلة

كيف يمكن تنمية القطاع الصناعي في اليمن؟ هل يمكن أن يتحقق ذلك من خلال السوق الداخلي فقط، أم أن هناك ضرورة لتوسيع الصادرات الصناعية؟ إن سوء أداء الصادرات اليمنية يعتبر أحد أهم العوامل التي دعمت تبني استراتيجية إحلال الواردات. وتعتبر الجمهورية اليمنية مثالاً للدول التي لا تساهم الصادرات فيها بدور أساسي في الاقتصاد، حيث لم تتعد الصادرات غير النفطية 10% من فاتورة الواردات خلال العقد الماضي، فضلاً عن ضآلة الصادرات الصناعية والتي بالكاد تبلغ 1% من إجمالي الصادرات.

ورغم أن إحلال الواردات يجب أن يستمر كأحد مصادر النمو الصناعي الرئيسية خاصة وأن هناك مجالات إضافية لإحلال الواردات في القطاع الصناعي، إلا أن ذلك يتطلب نظام حوافز يوجه الاستثمار

نحو المشروعات التي تخلق فرص عمل وتوظف تكنولوجيا مناسبة، حيث أن مجرد الاعتماد على إجراءات التحرر الاقتصادي لن تكون كافية لضمان إعادة توزيع الموارد نحو هذه الاستثمارات. وبالتالي لا بد من تبني تغييرات أساسية في السياسة الاقتصادية من أجل تنشيط قطاع الصناعة وتنمية دوره في الاقتصاد الوطني. وبما أن هذه الدراسة لا تستهدف تقديم استراتيجية تصنيعية متكاملة فإنها ستدلي بدلوها في أهم القضايا والسياسات المتعلقة بالقطاع الصناعي وبضرورة توجيهه نحو الأسواق الخارجية.[11]

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية هيكل الحماية كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية حيث يتعين تقييم مستويات وهيكل الحماية الفعلية في علاقته بأغراض كل من الحماية والاستخدام الكفء للموارد المحلية، فضلاً عن خلق مناخ إيجابي للاستثمار. كذلك، فإنه في حال استمرار إحلال الواردات يجب أن تمتد لتشمل إحلال السلع الوسيطة، مع التأكيد على معايير الكفاءة حتى لا تجبر أسعار السلع الاستهلاكية على الارتفاع مما يجعلها أقل قدرة على التنافس. كذلك، وحتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بالدور المنوط به، لا بد من معالجة المشكلات والصعوبات التي تعوق تطوره سواء ما يتعلق بأسس تطوير السوق والمرتبط بالسياسات المالية والنقدية وما يترتب عليها من اتجاهات اقتصادية قد تكون غير مساعدة للنمو، أو ما يرتبط بالبنية الأساسية التي ما زالت تمثل اختناقاً واضحاً أمام الاستثمار.

الصادرات والأسواق الإقليمية

لا يمكن لنا أن ندعي بأن الاقتصاد اليمني في هذه المرحلة من التنمية يمتلك ميزة نسبية في الصناعات التي تعتمد على المهارات الفنية أو الصناعات كثيفة رأس المال، حيث يعاني القطاع الصناعي بما في ذلك الصناعات الصغيرة من شح الأيدي العاملة الماهرة. كما أن أداء الصادرات الصناعية والذي لا يتجاوز 12% من إجمالي الصادرات غير النفطية لا يبعث على الارتياح بسبب العديد من العوامل، أولها مسألة الحوافز والتي تتحيز لصالح الإنتاج الموجه للسوق المحلي بالإضافة إلى بعض القيود المتبقية على كل من الإنتاج والصادرات.

ورغم انخفاض الأجر الحقيقي للعمالة اليمنية في السنوات الأخيرة، إلا أن أجر العمل ما زال مرتفعاً مقارنة مع إنتاجيته. ولتحقيق مستوى تنافسي في الأسواق العالمية لا بد من استمرار هذا الاتجاه من خلال مزيج من سياسات سعر الصرف والدخل، حيث من المتوقع أن يؤدي النمو السكاني وزيادة قوى العمل إلى انخفاض الأجر النسبي للعمل في قطاع الصناعات الحديثة، بالإضافة إلى ضرورة أن يتزامن ذلك مع رفع كفاءة وإنتاجية العامل. وبما أنه ليس من المتوقع أن تمثل المبيعات للسلع اليمنية إلى الأسواق الخارجية محركاً للنمو الصناعي في المدى القصير والمتوسط، فإن مخرجاً لمحدودية السوق المحلي يمكن أن يتحقق عن طريق تجميع عدة أسواق في إطار سوق إقليمي مشترك يوفر إمكانية استخدام أوسع

---

[11] تحتاج السياسات الحالية إلى مراجعة حتى يمكن ضمان استراتيجية تصنيعية متوافقة مع بعضها.

للطاقات، خاصة عندما تتطلب وفورات الحجم إقامة منشآت كبيرة أو عندما تفوق الطاقة القائمة حجم السوق المحلي.

ولكن هناك بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه التكامل الاقتصادي، كما حدث للعديد من تجارب الدول النامية في هذا المجال (Livingstone et. al, 1987) . وتكمن المشكلة الرئيسية في أن صافي المنافع الناتجة عن التعاون والتكامل الإقليمي تعود بشكل كبير إلى الدول الأكثر تقدماً. وبالتالي، لا بد من وضع آلية لإعادة توزيع المنافع بين الدول الأعضاء. وعلى أية حال، فإنه في ظل عالم مسيس وبطيء النمو ، تتمثل الخطوة الأولى لتحقيق تكامل إقليمي في إتباع استراتيجية تجارة تفضيلية مع مجموعة من الدول تحقق المصالح والاحتياجات بشكل مباشر.

الأسواق الإقليمية المتاحة لليمن

يترك موقع اليمن الجغرافي وأبعاده الديموغرافية والتاريخية تأثيرات واضحة على العلاقات الاقتصادية والتجارية لليمن حيث تمثل الجزيرة العربية ومنطقة شرق إفريقيا البعد الاقتصادي والتجاري لليمن والامتداد الطبيعي لنشاطها الاقتصادي. وفي حين تظهر بيانات التجارة الخارجية أن أهم مجموعتين تجاريتين لليمن في عام 1990 تتمثلان في الدول الآسيوية غير العربية (جنوب شرق آسيا) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بنصيب 24.2% و32.1% للواردات على التوالي و7.3% و36.6% من الصادرات اليمنية، إلا أنها أيضاً تبين تزايد نصيب مجموعة مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990-2000، والذي كان يمكن أن يبرز أكثر في حال استبعاد صادرات النفط. كذلك، تظهر الصورة نفسها بالنسبة للصادرات اليمنية إلى دول شرق إفريقيا حيث تناقص نصيب الصادرات إلى تلك الدول خلال السنين الماضية نتيجة تأثير ووزن الصادرات النفطية والتي تتجه بشكل رئيسي إلى الدول الآسيوية غير العربية.

جدول (8): التبادل التجاري لليمن مع الكتل الاقتصادية للفترة 1990- 2000 (%)

الكتل الاقتصادية	1990		1995		2000	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
دول مجلس التعاون الخليجي	14.8	6.8	27.8	2.2	31.8	2.0
بقية الدول العربية *	3.4	0.5	2.8	7.0	2.7	0.2
البلدان الآسيوية غير العربية	24.2	7.3	28.1	76.2	24.5	84.0
دول شرق إفريقيا	5.1	4.0	3.2	0.8	3.6	0.6
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	32.1	36.6	22.8	0.6	17.5	1.1
دول أوروبا الشرقية	5.3	1.0	1.6	0.0	0.9	1.2
البلدان الأمريكية	6.9	41.2	11.6	9.3	8.3	8.2
أخرى	8.3	2.3	2.0	3.9	10.7	2.6

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للسنوات المذكورة. * باستثناء السودان، جيبوتي، الصومال.

وتظهر دراسة لمدى استغلال إمكانيات الصادرات اليمنية (Someya, 2001) أن إمكانيات الإنتاج الصناعي مستغلة بنسبة 89.9% نتيجة ارتفاع نشاط تكرير النفط، إلا أن إمكانيات التصدير مستغلة بحوالي 16.7% فقط مما يشير إلى إضاعة مجالات للتوسع في الصادرات الصناعية. وأظهرت الدراسة كذلك أن الميزة النسبية الظاهرة للصادرات اليمنية تبرز بشكل أكبر إزاء دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق إفريقيا حيث يرتفع عدد السلع المنتجة في اليمن والمنافسة إلى 27 سلعة في عام 2000 مقارنة بـ18 سلعة في عام 1995 ومقابل 10 سلع فقط تتمتع بالقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وبالتالي، ينبغي لليمن أن يعطي الأولوية للأسواق المجاورة كمصدر مباشر لنمو الصادرات، خاصة وأن الدراسة أشارت إلى أن ضعف التنافسية مثل أهم أسباب ركود الصادرات الصناعية.

ورغم سهولة ومزايا التبادل التجاري بين اليمن وجيبوتي، فإن التخصص من أجل التبادل التجاري قد يعيقه وجود طاقات فائضة في نفس الصناعات لدى الدول الشريكة تجارياً. ورغم ذلك، فإن التوسع في الصادرات اليمنية يعتبر أمراً ملحاً وضرورياً يمكن تحقيقه من خلال البدء في إجراء عمليات تصنيعية على المنتجات الزراعية والأولية، والذي سيضيف قيمه مضافة على إنتاج المواد الخام المحلية. ويتطلب تشجيع هذا النشاط إلغاء التحيز ضد الصادرات المحتملة التي تهيمن على نظام الحوافز، بالإضافة إلى تبني الحكومة موقفاً ترويجياً خاصة إذا علمنا ما يمكن أن تلعبه هذه الصناعات من دور في جلب التكنولوجيا المتطورة وكسر الحواجز الناتجة عن محدودية السوق المحلي.

دول مجلس التعاون الخليجي

يمثل اليمن البعد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليج من الناحية السياسية والعسكرية والسكانية والاقتصادية. وتأتي المساعي المشتركة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ترجمة لهذه الأهمية وتحقيقاً للمصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق من جراء ذلك الانضمام. وتظهر أهمية وقوة العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال نمو كل من الصادرات والواردات -وإن بدرجات متباينة- مع دول المجموعة وبمعدل يصل إلى حوالي 286% للواردات و165% للصادرات اليمنية خلال الفترة 1996-2000.

جدول (٩): تطور التبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي (طن)

الدول	1996			2000				
	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	الواردات	معدل النمو	الصادرات	معدل النمو	الميزان التجاري
الإمارات	202412	32526	169886-	518919	57.6	126570	289.1	192349-
السعودية	223019	44528	178491-	721620	223.6	105962	138.0	615658-
عمان	8189	7100	1089-	297621	3534.4	227	68.0	295351-
قطر	708	4345	3637	11959	1589.1	14	99.7	11945
الكويت	45402	0	45402-	500880	1003.2	47	000	500833-
البحرين	256	0	256-	4620	1704.7	2	000	4618-
إجمالي	479986	88499	391487-	1855619	286.6	234865	165.4	1620754-

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية، العدد 21، نيويورك 2001.

ورغم التباين بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في هيكل الاقتصاد والكثير من المؤشرات وخاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يقل في اليمن عن 3% من المتوسط لمجموعة دول الخليج، إلا أن ما يشد الانتباه وجود تقارب رقمي في معدلات النمو المتحققة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة حيث يكاد يتساوى النمو في اليمن مع متوسط دول الخليج (5.5%). وفي المقابل، يتفوق اليمن في بعض المؤشرات الأخرى وأهمها موقف كل من ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية والتي تعكس تحسن وضع الاقتصاد اليمني إثر تطبيق برنامج الإصلاح وخاصة في عام 2000 نتيجة ارتفاع عوائد النفط. ويظهر الجدول أدنى هذا البيانات الخاصة بدول المجلس مقارنة بمثيلها في اليمن.

جدول (10): مؤشرات اقتصادية رئيسية لليمن ولدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2000

الدولة	السكان (مليون نسمة)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	تغطية الاحتياطات النقدية للواردات (شهر)	معدل التضخم (%)	نمو العرض النقدي (%)	التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
اليمن	18.2	5.02	464	9.8	14.5	12.3	14.3	25.1	18.34
الإمارات	3.1	5.2	21259	14.0-	4.3	5.0	1.4	11.1	22.8
السعودية	22.0	4.48	8517	4.6	7.0	8.5	-0.7	4.5	15.7
عمان	2.4	3.00	8357	6.0-	1.1-	6.9	1.4	6.0	10.8
قطر	0.6	10.0	29122	0.1-	11.4	4.7	1.6	10.7	16.9
الكويت	2.2	3.6	17247	14.8-	6.0	12.4	2.0	6.3	11.1
البحرين	0.7	5.31	11568	0.3-	2.5	4.3	0.2	9.0	13.5
متوسط دول الخليج		5.3	16012	5.1-	4.4	7.0	1.0	7.9	15.1

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية، العدد 21، نيويورك 2001.

ويبين الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاع نصيب الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية والتي تحتل المرتبة الثانية بعد مجموعة الآلات ومعدات النقل وبمتوسط لمجموعة دول الخليج يصل إلى حوالي 12.5% في عام 2000. ورغم ارتفاع نصيب المستوردات الغذائية في اليمن أيضاً، إلا أنه يمكن تعزيز فائض المنتجات الزراعية وزيادة صادراتها وخاصة من الفواكه والخضار إلى تلك البلدان، خاصة إذا ما تمت مراعاة قضايا التسويق والجودة والتغليف لتمكينها من المنافسة ولتحظى بأفضلية في الأسواق الخليجية.

وتعتبر الخضار والفواكه من الصادرات اليمنية المتنامية لدول المنطقة والتي تضاعفت من حوالي 1.5 مليون دولار إلى 12.3 مليون دولار في عام 2000. كما تمثل الأسماك ثاني الصادرات اليمنية بنصيب 2.1% من إجمالي الصادرات و34.8% من الصادرات غير النفطية في عام 2000. وتعتبر السعودية أكبر الدول المستوردة للأسماك من اليمن وكذلك الإمارات العربية المتحدة وعمان. ويمكن زيادة قيمة الصادرات السمكية إليها وإلى غيرها من الدول ورفع قيمتها المضافة من خلال تطوير عمليات الفرز والإعداد والتجهيز. كذلك، حقق البن والذي يمثل أحد أهم الصادرات اليمنية نمواً كبيراً

خلال السنوات الأخيرة وبمعدل 19% خلال السنوات 1994 و1999، حيث تذهب غالبية الصادرات منه إلى السعودية.

جدول (11): واردات اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي حسب أقسام التصنيف الموحد للتجارة الدولية للعامين 1995 و2000 (%)

الدولة		المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام باستثناء الوقود	الوقود المعدني	الزيوت والشحوم ومنتجاتها ومواد مماثلة	الكيماويات ومنتجاتها	المصنوعات الرئيسية المصنفة حسب المادة	الآلات ومعدات النقل	المصنوعات الأخرى
اليمن	1995	22.1	2.1	2.8	7.9	4.5	8.2	23	23.1	6.3
	2000	29.6	1.7	2.2	12	3.9	9.7	14.7	20.8	4.5
الإمارات	1995	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	2000	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	1995	14.9	0.9	2.1	0.2	0.9	10	22	37.1	11.9
	2000*	15.9	0.9	2	0.2	0.7	9.9	19.8	38.3	12.2
عمان	1995	14.1	5.6	2.9	1.6	0.9	6.9	16.2	41.2	10.7
	2000	12.7	8.9	2.5	1.8	0.7	6.2	16.4	44.2	6.8
قطر	1995	8	0.9	2.2	0.4	0.4	5	26.5	48.3	7.9
	2000	10.3	1	2.6	0.4	0.4	6.4	20.8	44.9	13.2
الكويت	1995	13.7	1.2	1.6	0.5	0.6	7.3	19.5	41.2	14
	2000*	15.1	1.3	1.9	0.7	0.6	8.8	16.6	40.3	14.7
البحرين	1995	9.7	1.8	5.2	34.4	1.2	5.9	15.9	17.5	8.1
	2000*	8.6	1.6	3	37.5	0.8	7.7	14.5	18.6	7.6
متوسط دول	1995	12.1	2.1	2.8	7.4	0.8	7	20	37.1	10.5
	2000	12.5	2.7	2.4	8.1	0.6	7.8	17.6	37.3	10.9

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية، العدد 21، نيويورك 2001.

* بيانات عام 1999.

دول شرق إفريقيا

تمثل القارة الإفريقية وخاصة شرق إفريقيا العمق الاستراتيجي لليمن وسوقاً للمنتجات اليمنية التي يمكن أن تلقى رواجاً في تلك الدول فضلاً عن مصدراً للعديد من المنتجات الزراعية والحيوانية التي تستوردها اليمن. ورغم أن التجارة الخارجية لليمن مع دول شرق إفريقيا تعكس محدودية التبادل

التجاري وضعف العلاقات الاقتصادية مع اليمن، إلا أن هناك مجالاً لتوسيع التبادل بين الأسواق وتعزيز دور المؤسسات المالية التي تدعم الأنشطة التصديرية إلى الدول الإفريقية حيث يمكن توفر فائض من الإنتاج اليمني يمكن أن ينافس في تلك الأسواق خاصة في ضوء القرب الجغرافي والتواجد في تلك الأسواق منذ الثمانينات. ورغم تذبذب حجم التبادل التجاري مع هذه الدول، وكذلك وجود واردات إلى اليمن من بعض تلك البلدان دون أن يكون هناك صادرات من اليمن إليها مثل كينيا، فإن ذلك الوضع يشير إلى أهمية الجانب التسويقي للصادرات اليمنية والذي يتطلب تثبيت موطئ قدم في تلك البلدان من ناحية، واستخدام المفاوضات التجارية الثنائية لدخول و/أو تعزيز التواجد في تلك الأسواق من ناحية أخرى.

جدول (12): تطور التبادل التجاري لليمن مع دول شرق إفريقيا (طن)

الدول	1996			2000				
	المستوردات	الصادرات *	الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات *	معدل النمو	الميزان التجاري	معدل النمو **
جيبوتي	11606	5415	6191-	31729	173.4	28266	422.0	3463-	44.1-
السودان	16443	146	16297-	97140	490.8	1980	1256.2	95160-	483.9
الصومال	16271	4990	11281-	17551	7.9	12925	159.0	4626-	59.0-
أثيوبيا	5688	2458	3230-	4058	28.7-	5328	116.8	1270	139.3-
كينيا	5876	133444	127568	5088	13.4-	17	100-	5071-	104.0
تنزانيا	2	0	2-	107	5250.0	0	0	107-	5250
إرتريا	21	446	425	694	3204.8	3271	633.4	2577	506.4-
الإجمالي	**55907**	**146899**	**90992**	**156367**	**179.7**	**51787**	**64.7-**	**104580-**	**214.9**

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للعامين 2000، 1996

* الصادرات الوطنية فقط. ** معدل نمو عجز الميزان التجاري.

كما يجب تشجيع إنشاء المشاريع المشتركة مع دول شرق إفريقيا والذي يمكن أن يدعم مستوى التبادل التجاري معها. ويمكن لليمن كذلك أن يلعب دور الوسيط في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبين منطقة شرق إفريقيا.

البنية التحتية والمناطق الصناعية

يتطلب تعزيز صادرات اليمن الصناعية والزراعية تطوير البنية التحتية والتي بدورها تحتاج إلى استثمارات تفوق الموارد المالية للدولة. وعليه، فإن الحكومة لا بد أن تتخذ الخطوات اللازمة لتشجيع

الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، ولتجعل من ضعف البنية التحتية فرصاً لاستثمارات القطاع الخاص. وبالتالي، فإن على الحكومة أن تعمل في مسارين متوازيين هما رفع أداء وكفاءة الاستثمار العام في البنية التحتية من ناحية، وإيجاد الظروف التي تعظم من إسهام القطاع الخاص في إقامة وإدارة البنية التحتية من ناحية أخرى، والذي لن يؤدي إلى رفع كفاءة خدمات البنية التحتية فحسب وإنما أيضاً إلى توفير الموارد المالية المحدودة للحكومة.

وتمثل إقامة مناطق صناعية أداة جذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وعاملاً أساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في المناطق التي ستقام عليها، إلى جانب أنها في الحالة اليمنية تجنب النزاعات المنتشرة حول الأراضي ومن توفير الخدمات العامة بتكلفة منافسة، فضلاً عن تحقيق الأهداف والمزايا الآتية:

- تحقيق انتشار جغرافي متوازن للصناعة والاستثمارات الاقتصادية فيما بين المحافظات.
- تخفيف وتفادي الآثار السلبية الناتجة عن تمركز الصناعات في المدن بما في ذلك الآثار البيئية.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استفادة المحافظات من مزايا ومنافع التصنيع بالإضافة إلى الحد من الهجرة إلى الحضر.
- جذب وتشجيع وتخطيط توطن الصناعة في المحافظات التي يراد تنميتها.
- تخفيض تكلفة الاستثمار واختصار الفترة الزمنية.
- زيادة فرص الاستثمار وتوسيع آثارها ومزاياها لتشمل المحافظات المجاورة لها.

وقد قامت الحكومة اليمنية بإدراج مشروع إقامة مناطق صناعية في الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000، كما اعتبرت وثيقة الخطة الخمسية الثانية إقامة المدن والمناطق الصناعية استراتيجية وهدفاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وباشرت الحكومة ومنذ عام 1996 تحديد المواقع الملائمة لإقامة المناطق على أسس علمية مع التركيز على ملائمة تلك المواقع للأثر البيئي. وفي عام 1997 صدر قرار مجلس الوزراء قضى بإنشاء مناطق صناعية وكمرحلة أولى في ثلاث مناطق هي مثلث لحج/عدن/ أبين/، محافظة حضرموت، ومحافظة الحديدة. كما تم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية للمناطق الصناعية الثلاثة والتواصل مع رجال الأعمال والمصنعين اليمنيين لمعرفة اهتمامهم بهذه المشروعات حيث يمكن أن تدار مثل هذه المناطق من قبل القطاع الخاص مع ضرورة توفر بعض الاستثمارات الحكومية المبدئية لإيصال البنية التحتية الضرورية إلى بوابة المناطق لتيسير الربط بشبكات الخدمات العامة.

ويمكن تعظيم الاستفادة من تحسين البنية التحتية وإنشاء المناطق الصناعية في تقوية الروابط بين الصناعة وبقية قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة الزراعة حيث يجب أن تبقى التنمية الاقتصادية في اليمن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الأساسية للتنمية الريفية ونمو قطاع الزراعة. ويكمل كل من

القطاعين بعضيما البعض من نواح كثيرة أهمها اعتماد الصناعة على الإنتاج الزراعي كمصدر للمواد الخام. وبناءً على الدور المباشر وغير المباشر لقطاع الزراعة في الإنتاج الصناعي، فإنه يجب التركيز على زيادة القيمة المضافة لهذا الإنتاج من خلال معالجة وفرز الإنتاج الزراعي المحلي مثل القطن والجلود والسمسم والفواكه والخضار وغيرها.

كذلك فإن استخدام المواد الخام المحلية يجب أن يعطى أولوية في التنمية الصناعية حيث تُمنح الصناعات التي تستخدم مدخلات إنتاج محلية الأفضلية في خطة التنمية. ويساعد إتباع مثل هذه السياسة على تقليص الاعتماد على الواردات والانتقال إلى هيكل صناعة أكثر تكاملاً يخدم الطلب المحلي ويعتمد على السلع الوسيطة التي يتم إنتاجها محلياً. وهناك دلائل تشير إلى أن تباطؤ نمو الصناعة التحويلية في اليمن يعود إلى الصعوبات التي تواجه إحلال المواد الخام المحلية بدلاً من المستوردة نتيجة تحيز نظام الحماية لصالح السلع الاستهلاكية إلى جانب انخفاض الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها على السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، مما أدى إلى عدم تشجيع الأنشطة التي تستخدم أو تستثمر في المدخلات المحلية. وبالتالي، فإن الاعتماد على الواردات لم ينخفض نتيجة زيادة الإنتاج المحلي من السلع المصنعة، وإنما انتقل من استيراد السلع الاستهلاكية إلى استيراد السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج.

دور العولمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تعزيز التوجه نحو الخارج

إن التطور الصناعي وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى العولمة لابد أن تترك أثرها على الاقتصاد اليمني. وسيزداد الأثر خلال السنوات القادمة عبر مسيرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث سيضطر اليمن إلى الانفتاح بشكل أوسع والتعرض لدرجة أعلى من المنافسة الخارجية. كما سيتم إلغاء ما تبقى من إجراءات لحماية الصناعة المحلية، وبالتالي وضع المصنعين المحليين وبغض النظر عن حجمهم للمنافسة مع الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء. وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات لتغيير الاتجاه الحالي للصناعة المحلية فإن أغلب الصناعات اليمنية ستكون عرضة للخروج من الإنتاج، وبالتالي زيادة البطالة وتوسع ظاهرة الفقر قبل أن تظهر أية من البوادر الإيجابية للعولمة.

وفي حين تبشر العولمة الاقتصادية من خلال التقسيم الجديد للعمل والإنتاج بتحقيق فوائد ترفع من الإنتاجية وتحسن من مستوى المعيشة في تلك البلدان التي تشارك في العولمة، فإن تجارب الدول الأخرى قد أظهرت أن المرحلة الانتقالية تأتي بصعوبات جمة للسكان. وتحتاج الأنشطة غير المنافسة إلى أن تعيد هيكلة نفسها أو الإغلاق، حيث يقدر أن ما يصل إلى حوالي 70% من المنشآت الصغيرة في بعض البلدان قد تضطر إلى الإغلاق وتسريح عشرات الآلاف من العمال. ورغم أن البعض من هؤلاء يمكن أن يعملوا في المنشآت التي تنجح في المنافسة، إلا أن الأغلبية المتبقية ستنضم إلى أعداد العاطلين وتزيد من انتشار الفقر، إذ تشير البيانات أن الفقر يتركز في الريف وبنسبة 84% من

إجمالي الفقراء، رغم أنه قد أصبح أكثر ظهوراً في الحضر نتيجة الهجرة من الريف بحثاً عن أعمال. وبما أن القطاع الزراعي وحده لن يكون قادراً على خلق فرص العمل المطلوبة، فإن الاعتماد الأكبر يتركز على القطاع الصناعي وفي الخدمات من خلال المحافظة على الوظائف القائمة في أنشطة تنافسية وعبر خلق أعمال جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ومع ذلك، تبين الدراسات والمؤشرات الأولية أن اليمن لن يتعرض لتغيرات كبيرة نتيجة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية. وتشير دراسة حديثة أعدت لوزارة الصناعة والتجارة تناولت السيناريوهات المختلفة لآثار انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (Apoteker & Barthelemy, 2002)، أنه ومع الأخذ في الاعتبار الانفتاح الذي شهده الاقتصاد عبر برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري فيمكن لليمن الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأقل نمواً في السنوات الأولى للانضمام بما في ذلك استمرار تطبيق بعض وسائل الحماية.

ويتوقع سيناريو النمو المذكور ارتفاع الواردات نتيجة نمو الطلب بمكونيه الاستثماري والاستهلاكي، مع استقرار للضرائب الداخلية وزيادة العوائد الجمركية. ويؤدي ذلك الوضع إلى نمو الاستثمارات الأجنبية رغم استمرار عجز الحساب الجاري والذي يتم تغطيته من نمو الاقتراض من الخارج. أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، فيظهر السيناريو نمواً واضحاً يتواكب مع زيادة كبيرة في فرص العمل تقدر بحوالي 300 ألف فرصة عمل. كذلك، يعكس السيناريو وضعاً مريحاً لإيرادات الدولة نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي وعوائده على الخزينة، بالإضافة إلى زيادة الواردات مصحوبة بضرائب مرتفعة نسبياً على التجارة الخارجية.

ومع ذلك، فإن القطاع الصناعي يتطلب إجراءات فورية ومرحلية لتحسين أدائه وتفادي خروج المنشآت من أعمالها وتسريح آلاف العمال وزيادة الفقر. وتمثل البيئة الاستثمارية وتعزيز القدرات الوطنية في وضع السياسات وتنفيذها أولوية في هذا الجانب. كما يجب التركيز على الترويج للاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة في المجالات والقطاعات القادرة على استيعاب عمالة كبيرة، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويحتاج القطاع كذلك إلى تناول قضايا البيئة والتعامل مع إشكاليات التلويث، وتوفير الطاقة والمياه بالإضافة إلى إدارة المخلفات. ويتوقع أن يؤدي تحسين الجودة والأداء البيئي للمنشآت الصناعية إلى توفير فرص عمل جديدة فضلاً عن تحسين معيشة الفقراء والذين عادة ما يعانون من آثار التلويث بشكل أكبر. كذلك، وبما أنه يتوقع زيادة أنشطة الاقتصاد الجديد، فإن تلك الأنشطة تحتاج للحصول على معلومات وخدمات مختلفة مثل المشورة والتدريب من أجل استمرارها ونموها.

الخاتمة

تأتى لليمن وخلال العقود الماضية فرصاً ثمينة لاستغلال إمكانياته المتاحة والكامنة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع وصول الصادرات اليمنية إلى الخارج. غير أن الظروف والعوامل لم تكن مواتية لاغتنام تلك الفرص وتم اقتناصها من قبل دول أخرى. وفي حين كان يمكن أن يكون اليمن اليوم في وضع أفضل بكثير مما هو عليه، فإن الأهم هو النظر والتطلع إلى المستقبل وعدم تضييع ما تبقى من مجالات تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة وبما يساهم في رفع معدلات النمو وخلق فرص عمل واستغلال الموارد وإقامة علاقات متكافئة في الأسواق الإقليمية لليمن ومع الشركاء في العالم أجمع. وإذا كان اليمن قد عجز في عقد الثمانينات أن يكون مصنعاً ومصدراً لدول الجزيرة العربية استناداً إلى توفر الأيدي العاملة الرخيصة، فأخشى ما نخشاه أن يفشل أيضاً في استغلال الفرصة المواتية حالياً لبناء قدراته الصناعية والزراعية والخدمية، ولتتمكن الدول التي يمكن أن تكون أسواقاً لصادراتنا وبالذات دول شرق إفريقيا المتاخمة من التحول إلى دول نستورد منتجاتها المختلفة.

المراجع

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **المجموعة الإحصائية**، العدد 21، نيويورك 2001.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001**.
- الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصناعة، **المسح الصناعي لعام 1996**، صنعاء 1997.
- الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي**، إصدارات متعددة، صنعاء.
- يحيى المتوكل، **"تنافسية القطاع الصناعي في اليمن"**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، مايو 2001.
- وزارة التخطيط والتنمية، **الخطة الخمسية الثانية 2001-2005**، صنعاء 2002.

- Apoteker T. and Barthelemy S., **Trade Assessment Computerized Tool for Yemen, Study Report**, Ministry of Industry & Trade, Sana'a, March 2002.
- Livingstone, I., Diejomaoh, V. and Teriba, O., **Economics for West Africa**, London, Heinemann, 2nd Edition 1987.
- Someya, Masakazu, **Yemen's External Competitiveness**, a background paper for the Sources of Growth Study, World Bank, Dec. 2001.
- World Bank, **Yemen Economic Update**, issue 6, September 2001, World Bank Office, Sana'a.
- World Bank, **Republic of Yemen: Dimensions of Economic Adjustment and Structural Reform**, Report no. 14029-YEM 1995.